



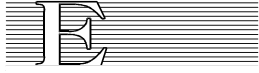
الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع التاسع للجنة الخبراء

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء



Distr.: General

E/ECA/COE/33/2
AU/CAMEF/EXP/2(IX)
27 February 2014

Arabic
Original: English

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبوجا، نيجيريا
25 - 28 آذار / مارس 2014

لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا

□□□□□□□□□□ : □□□□□□□□□□ لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية
إلى التحول في أفريقيا

ألف - مقدمة

1 - لقد تراجعت معدلات النمو في أفريقيا من 5.4 في المائة في عام 2012 إلى ما يُقدر بنسبة 4.0 في المائة في عام 2013، وهو ما يعادل، مع ذلك، ضعف المعدل العالمي تقريبا، ولكنه أقل قليلا من المتوسط بالنسبة إلى البلدان النامية وواصل الأداء في مجال التصدير ما سجله من تحسن بعد عام 2011 من حيث القيمة المطلقة، وذلك بفضل ارتفاع الصادرات من السلع الأساسية وتنوع الشركاء التجاريين، رغم أن انخفاض التنوع في منتجات التصدير والاعتماد بكثرة على السلع الأولية ما زال من المعوقات الرئيسية أمام التجارة الخارجية لأفريقيا. ولا تزال التجارة البينية الأفريقية منخفضة، الأمر الذي يعود أساسا إلى ارتفاع التكاليف التجارية التي تتفاقم بسبب افتقار الإجراءات الجمركية والإدارية إلى الكفاءة.

2 - وعلى الرغم من تحسن الصادرات وأداء النمو الذي لا يزال يحتفظ ببعض قوته، فإن فجوة التمويل في أفريقيا تبقى كبيرة في وقت يُتوقع أن يكون فيه لكل من التباطؤ الاقتصادي العالمي وزيادة الصرامة في ضبط الميزانية في كثير من البلدان المانحة تأثير على المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للقارة وبالتالي فلا بد للتحوّل الاقتصادي في أفريقيا أن يعتمد أكثر فأكثر على مصادر التمويل المحلية، كما ينبغي للبلدان الأفريقية أن تبتكر أساليب لتمويل التنمية من مصادر داخلية وخارجية على حد سواء.

3 - وتلوح على المدى المتوسط آفاق نمو قوي في أفريقيا، يعززه ارتفاع نسبي لأسعار السلع الأساسية، وزيادة الطلب المحلي، وتخفيف العوائق المتعلقة بالهياكل الأساسية، وإقامة علاقات تجارية واستثمارية أكثر من مائة من أي وقت مضى مع الاقتصادات الصاعدة، وتحسين بيئات العمل الاقتصادية الإقليمية والعالمية. ومع ذلك، لا تزال العديد من المخاطر تهدد توقعات النمو في القارة بالانخفاض على المدى المتوسط، بما في ذلك التطورات السلبية غير المتوقعة في الاقتصاد العالمي، والصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات الظروف المناخية، وعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأهلية في بعض البلدان.

4 - ولتحويل النمو الاقتصادي السريع إلى تنمية مطردة وشاملة للجميع، يجب على أفريقيا أن تنفذ استراتيجيات إنمائية تعزز التنوع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، والحد من عدم المساواة والفقر، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية.

باء - تطورات الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

5 - لقد نزل النمو الاقتصادي العالمي إلى 2.1 في المائة في عام 2013، غير أنه من المتوقع أن ينتعش فيصل إلى 3.0 في المائة في عام 2014 وإلى 3.3 في المائة في عام 2015، بفضل زيادة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، إلى جانب استقرار النمو في معظم الاقتصادات الصاعدة، لا سيما في الصين.

6 - وانكمش اقتصاد الاتحاد الأوروبي بنسبة 0.1 في المائة في عام 2013، ولكن من المتوقع أن ينمو بنسبة 1.4 في المائة في عام 2014 بفضل زيادة الصادرات واستعادة ثقة أوساط الأعمال وتباطؤ النمو الاقتصادي أيضا في الولايات المتحدة إلى 1.6 في المائة في عام 2013، ويعزى ذلك في معظمه إلى تشديد السياسات المالية وتخفيض الإنفاق (تجميد بنود من الميزانية)، وسيادة منطوق المواجهة السياسية بشأن الميزانية الحكومية، وانخفاض الأعمال التجارية والمشاريع الاستثمارية، وبطء الانتعاش في سوق العمل. ومن المتوقع أن ينمو أكبر اقتصاد في العالم بمعدل 2.5 في المائة في عام 2014²، مدفوعا بانتعاش الاستهلاك الخاص، وتعافي سوق العقارات، والظروف النقدية المواتية، وتخفيف سياسة ضبط المالية العامة.

7 - وأما الاقتصاد الياباني فقد شهد نمواً نسبته 1.9 في المائة في عام 2013 في أعقاب اتخاذ تدابير لتحفيز المالي موجهة إلى تحسين الهياكل الأساسية العامة، إلى جانب التيسير النقدي الكمي

¹ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2014.
² إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2014.

والنوعي، ولكن من المتوقع أن ينخفض النمو إلى 1.5 في المائة في عام 2014 بسبب اعتماد ضريبة على الاستهلاك وإلغاء تدايير التحفيز.

8 - وتباطأ النمو في شرق آسيا وجنوبها إلى 5.6 في المائة في عام 2013، ويعزى ذلك أساساً إلى تباطؤ في الصادرات ناجم عن تباطؤ هامشي في التصين إلى 7.7 في المائة، الأمر الذي يُتوقع أن يتواصل في عام 2014، ليستمر التباطؤ حتى يصل إلى 7.5 في المائة (على الرغم من عودة التصدير والإنتاج الصناعي إلى النمو في الفترة الأخيرة). وتراجع النمو في الهند إلى 4.8 في المائة في عام 2013 بسبب تراجع تدفقات رأس المال وانخفاض سعر الصرف، ولكن يتوقع أن يعود النمو إلى مساره المقدر بنسبة 5.3 في المائة في عام 2014، يعززه زيادة الاستثمار والإصلاحات الهيكلية التي تدعمها الحكومة.

9 - وشهد النمو في غرب آسيا تراجعاً طفيفاً من 3.2 في المائة في عام 2012 إلى 3.7 في المائة في عام 2013، متضرراً من استئجال عدم الاستقرار السياسي والأضطرابات الاجتماعية، لا سيما في العراق والجمهورية العربية السورية ولبنان. ونمت الاقتصادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 2.6 في المائة في عام 2013، وهو ما يعكس تذبذب الطلب الخارجي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وضعف الأوضاع الداخلية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2014).

10 - وجمدت التقديرات معدل البطالة على الصعيد العالمي في نسبة 6.0 في المائة في عام 2013، ويتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل من 202 مليون عاطل في عام 2013 إلى 205 ملايين في عام 2014، ما دام ببطء تدفقات رأس المال الخاص والتشفيف المالي يكلان الاستثمارات والجهود الرامية إلى إيجاد فرص العمل (منظمة العمل الدولية، 2013 أ). ولا تزال نسبة البطالة في صفوف الشباب مرتفعة على الصعيد العالمي، ومن المتوقع أن تظل مستقرة في نحو 12.8 في المائة حتى عام 2016 بما أن انتعاش النمو العالمي لن يكون كافياً لتخفيف انكماش أسواق العمل.

11 - وبلغ معدل التضخم العالمي 2.5 في المائة في عام 2013، منخفضاً من 2.9 في المائة التي سجلت في عام 2012، ويرجع ذلك أساساً إلى وجود ثغرات كبيرة في إنتاج معظم الاقتصادات، وانخفاض أسعار السلع الأساسية في العالم، وخمول الطلب من الأسواق الرئيسية الصاعدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2014). ومن المتوقع أن يرتفع التضخم إلى 2.7 في المائة في عام 2014، مع توقعات بانتعاش النشاط الاقتصادي على الرغم من العراقيل المتوقع أن تنجم عن إتباع معظم البلدان سياسات نقدية ومالية حذرة.

12 - وكان مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأساسية برمتها متقلبا في عام 2013، حيث بلغ 191، وهي دروته السنوية، في شباط/فبراير، قبل أن ينخفض إلى 184 في أيلول/سبتمبر، وذلك بسبب ضعف الطلب العالمي وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة النمو. ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأساسية العالمية تغيراً طفيفاً في عام 2014، بحيث لن تتأثر كثيراً بالنمو، على الرغم من أن الصعوبات التي تواجه العرض قد تدفع بها إلى الارتفاع شيئاً ما.

13 - ولم يتجاوز نمو الصادرات العالمية في عام 2013 نسبة 2.3 في المائة، منخفضاً من 3.1 في المائة في عام 2012، بالنظر إلى الانخفاض الحاد لطلب البلدان المتقدمة الرئيسية على الواردات. واستقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام 2013 في نحو 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويتوقع أن ترتفع إلى 2.4 في المائة في عام 2014.

³ تشير التقديرات المنقحة للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نمو محسوب على أساس سنوي نسبته 3.2 في المائة في الربع الأخير من عام 2013، وهي نسبة أعلى مما ورد في التقديرات الأولية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع نسبي في معدل النمو السنوي لعام 2013 وفي تقديرات النمو لعام 2014 (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شباط/فبراير 2014، إحاطة شهرية).

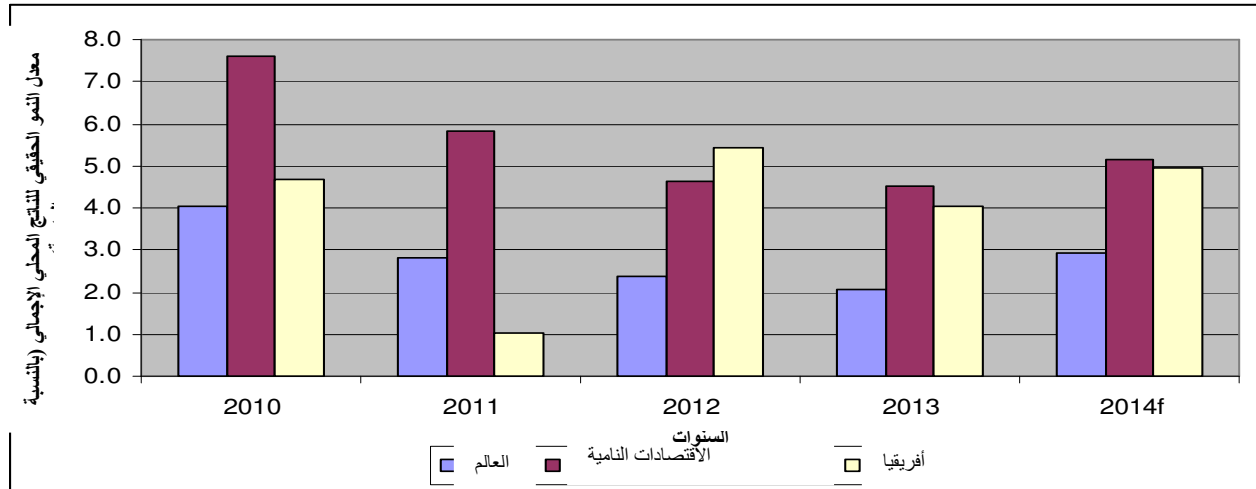
14 - ومن المخاطر الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي استمرار سياسة ضبط المالية العامة وبرامج التقشف في البلدان المتقدمة الرئيسية، وضعف الطلب على الصعيد العالمي، واضطراب الأسواق المالية، وتدني النمو في منطقة اليورو.

جيم - الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام 2013

1 - إمكانات النمو في أفريقيا

15 - لا تزال إمكانات النمو في أفريقيا غير مستغلة إلى حد كبير. لقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في القارة الأفريقية من 5.7 في المائة في عام 2012 إلى 4.0 في المائة في عام 2013، مقارنةً بمتوسط نمو الاقتصادات النامية الذي بلغ 4.6 في المائة (الشكل 1) ويعود هذا الانخفاض أساساً إلى ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة المالية وأزمة الديون في منطقة اليورو وتباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الصاعدة، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأهلية في بعض البلدان التي تُعد من المنتجين الرئيسيين للسلع الأساسية، ولا سيما في وسط أفريقيا وشمالها.

الشكل 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي، 2010 - 2014

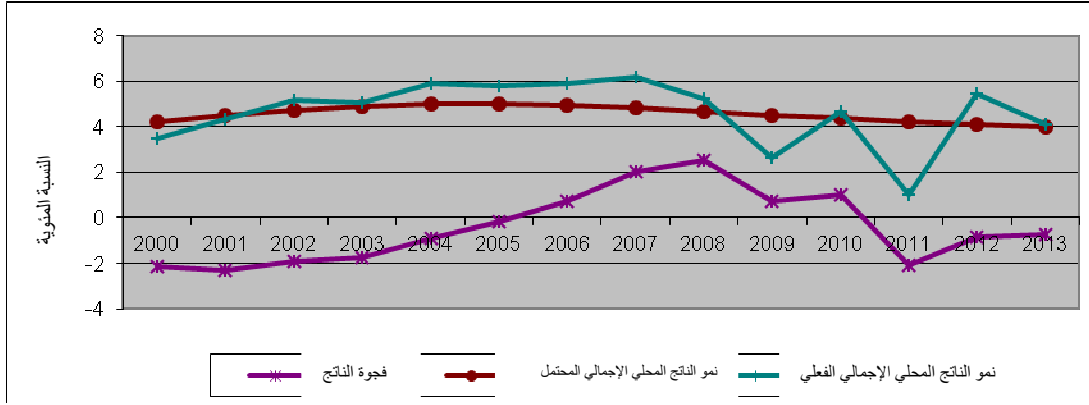


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة 2014.

16 - وظل النمو في أفريقيا يستفيد من الارتفاع النسبي لأسعار السلع الأساسية، وزيادة الروابط التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الصاعدة، وارتفاع الطلب المحلي، مدعوماً بتنامي فئة جديدة من المستهلكين مرتبطة بالتحضر وارتفاع مستويات الدخل، والإنفاق العام على الهياكل الأساسية. وتعزز النمو في القارة في عام 2013 أيضاً بزيادة الإنتاج الزراعي، وذلك بفضل الظروف المناخية المواتية في معظم أنحاء المنطقة.

17 - ومع ذلك، فإن فجوة المخرجات في أفريقيا - أي الفرق بين الناتج الحقيقي الفعلي ونظيره المحتمل كنسبة مئوية من الناتج المحتمل، محسوباً باستخدام معيار هودريك وبريسكوت - كانت سلبية عموماً في فترة 2000-2013، وهو ما يعني أن أداء البلدان الأفريقية كان دون إمكاناتها (الشكل 2).

الشكل 2: فجوة الناتج في أفريقيا، 2000-2013



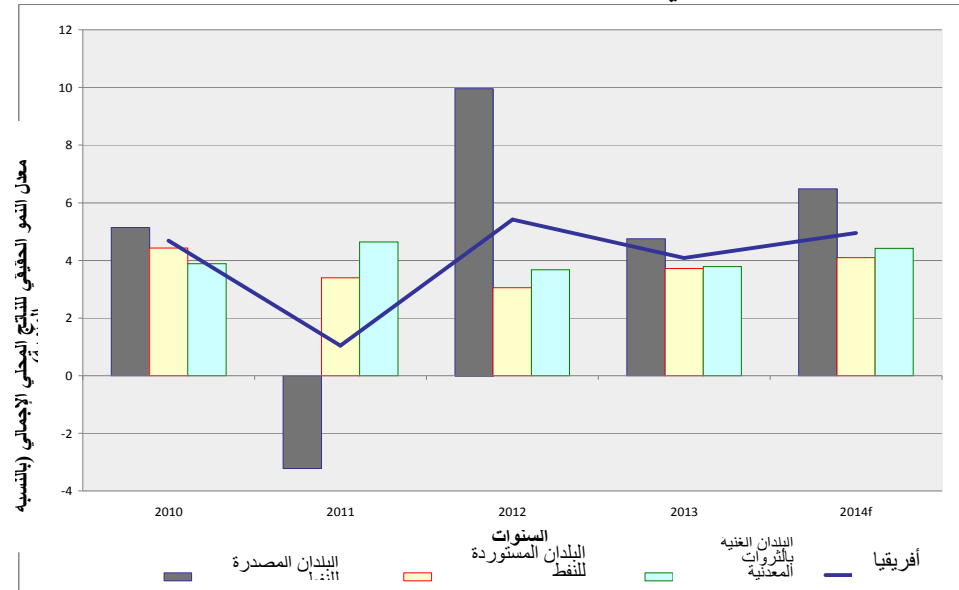
المصدر: حسابات تستند إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2014)

18 - وفي فترة 2009-2013، حققت اقتصادات أفريقيا نمواً بنسبة 3.6 في المائة سنوياً، أي أقل من إمكانات النمو في القارة المقدرة بنحو 4.2 في المائة خلال نفس الفترة. وتدل هذه الفجوة على وجود قدرات في أفريقيا غير مستغلة، وهو ما يشير إلى أنه يمكن تعزيز النمو بسياسات تحفز الطلب الكلي والتجارة داخل أفريقيا وبين أفريقيا وبقية العالم.

2- البلدان الغنية بالنفط والثروات المعدنية تحقق نمواً أقوى

19 - كان نمو الناتج المحلي الإجمالي قويا نسبيا في عام 2013 في جميع أنحاء أفريقيا، إلا أنه لم يخل من تفاوت بين البلدان المصدرة للنفط وبين نظيرتها المستوردة له (الشكل 3).

الشكل 3: أداء النمو في أفريقيا حسب مجموعات البلدان، 2010-2014



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2014).

20 - ولقد انخفض النمو في البلدان الأفريقية المصدرة للنفط من 9.9 في المائة عام 2012 إلى 4.7 في المائة عام 2013. ويعد الانتعاش الاقتصادي سبباً في النمو غير العادي الذي تحقق في عام 2012، بينما الانخفاض الذي حصل في عام 2013 يُعزى في المقام الأول إلى انخفاض الطلب العالمي، فضلاً عن ارتفاع أساس المقارنة، وإلى إرباك إنتاج النفط والاضطرابات السياسية في بعض الاقتصادات الرئيسية المنتجة للنفط في أفريقيا، مثل ليبيا. وحققت اقتصادات البلدان المستوردة للنفط نمواً بنسبة 3.7 في المائة في عام 2013، في مقابل 3.1 في المائة في عام 2012، في حين سجلت الاقتصادات الغنية بالثروات المعدنية نمواً نسبته 3.8 في المائة في عام 2013، مقارنة بنسبة 3.7 في المائة في عام 2012.

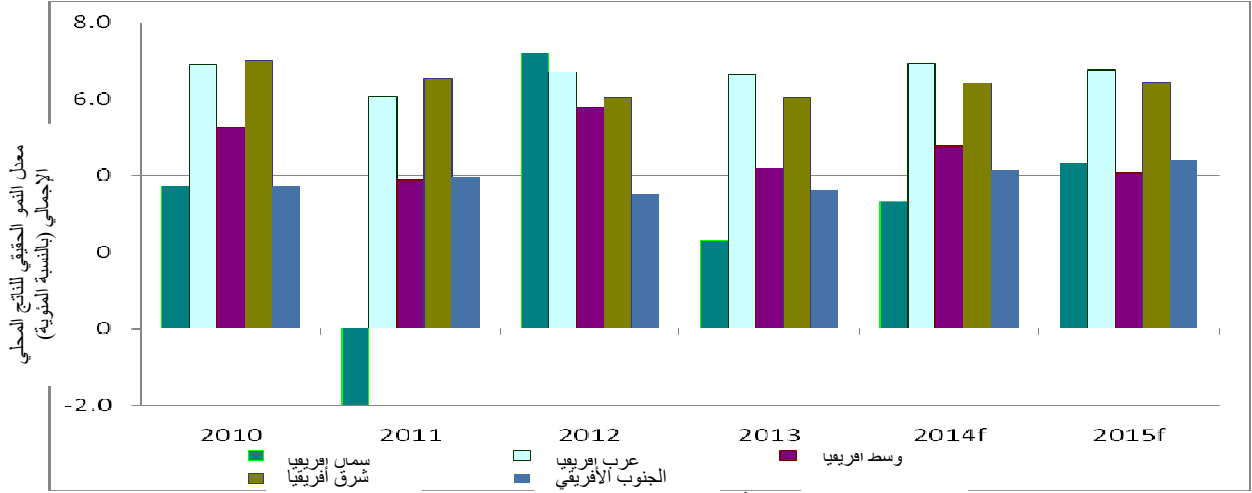
21 - ومن المتوقع أن يتسارع النمو في البلدان المصدرة للنفط ليصل إلى 6.5 في المائة في عام 2014، مع انخفاض طفيف إلى 5.9 في المائة في عام 2015، في حين سيتسارع نمو الاقتصادات الغنية بالثروات المعدنية ليصل إلى 4.4 في المائة في عام 2014 وإلى 4.7 في المائة في عام 2015، مع عودة الاستقرار إلى بلدان مثل ليبيا ومالي ومصر. ويعزى الانتعاش المتوقع أيضاً إلى الاستثمار والإنتاج في مواقع تعدين جديدة، كما هو الشأن على سبيل المثال في أنغولا (الفحم)، وبوتسوانا (النحاس والنفط)، وزامبيا (النحاس)، وسيراليون (خام الحديد والماس)، وغانا وليبيريا (الذهب)، وناميبيا (اليورانيوم والماس). ومن المتوقع أيضاً أن تسجل الاقتصادات المستوردة للنفط نمواً قوياً نسبته 4.1 في المائة في عام 2014 و 4.3 في المائة في عام 2015، مدفوعاً بشكل رئيسي بالتوسع الكبير في قطاعي الخدمات والزراعة (على افتراض الظروف المناخية المناسبة).

3- نتائج النمو على صعيد المناطق دون الإقليمية

22 - كان تفاوت النمو بين المناطق دون الإقليمية في أفريقيا في عام 2013 أكثر قليلاً مما كان عليه في عام 2012، لكن النمو ظل في حدود معقولة في تلك المناطق جميعها (الشكل 4).

23 - فقد حلت منطقة غرب أفريقيا في الصدارة، وإن لم تراوح مكانها، محققة نمواً نسبته 6.6 في المائة في عام 2013 ففي نيجيريا، أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، ظل النمو بلا تغيير تقريباً عند نسبة 6.5 في المائة في عام 2013، حيث يبدو أن الزيادات في الطلب المحلي عوضت الانخفاض في إنتاج النفط وتراجع أسعار النفط العالمية. وظلت الاستثمارات في قطاعي النفط والتعدين تحرك عجلة النمو في النيجر، حيث تحقق نمو نسبته 5.7 في المائة وحققت كوت ديفوار نمواً نسبته 8.8 في المائة بفضل مشاريع الهياكل الأساسية الكبرى التي تعكس بيئة سياسية أكثر استقراراً، ومناخ استثمار أكثر ملاءمة، وزيادة في الإنفاق الرأسمالي من قبل الحكومة. وفي غانا، ظل النمو قوياً (8.0 في المائة) بفضل ارتفاع الإنتاج من النفط. وظل إنتاج خام الحديد المحرك الرئيسي للنمو في سيراليون وليبيريا، حيث أفضى إلى نمو قوي نسبته 14.5 في المائة في الأولى و 7.4 في المائة في الثانية.

الشكل 4: النمو حسب المناطق دون الإقليمية، 2010 – 2014



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2014).

24 - وظل النمو في شرق أفريقيا قويا وإن لم يراوح مكانه عند نسبة 6.1 في المائة في عام 2013. فقد انتقل النمو في كينيا، أكبر اقتصادات المنطقة دون الإقليمية، من 4.6 في المائة في عام 2012 إلى 5.0 في المائة في عام 2013، الأمر الذي يعزى أساساً إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. وحقق اقتصاد جمهورية تنزانيا المتحدة نمواً بنسبة 7.2 في المائة في عام 2013، وذلك أساساً بفضل زيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار في الغاز الطبيعي. وحقق اقتصاد أوغندا نمواً بنسبة 5.8 في المائة في عام 2013 مقارنة بنسبة 4.4 في المائة في عام 2012، وهو ما يعزى إلى زيادة النشاط في قطاعات التشييد والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية، إلى جانب الاستثمار في التنقيب عن النفط والصناعة النفطية. وكان التوسع في قطاعي الزراعة والخدمات أحد العوامل الرئيسية لتحقيق إثيوبيا نمواً بنسبة 6.9 في المائة في عام 2013. وظل النمو قويا في رواندا (7.4 في المائة) وإريتريا (6 في المائة)، وأقل قوة في سيشيل (3.2 في المائة).

25 - وتباطأ النمو في أفريقيا الوسطى من 5.8 في المائة في عام 2012 إلى 4.2 في المائة في عام 2013، ويعود ذلك أساساً إلى عدم الاستقرار السياسي والعنف، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى التي سجل اقتصادها انكماشاً نسبته 8.9 في المائة في عام 2013. وكان إنتاج النفط في عام 2013 الأساس الذي قام عليه النمو القوي الذي سجل في كل من جمهورية الكونغو (6.0 في المائة)، وغابون (5.5 في المائة)، وغينيا الاستوائية (1.8 في المائة)، والكاميرون (5.0 في المائة). وادى انخفاض الإنتاج في بعض كبريات حقول النفط التشادية التي بلغت ذروتها إلى تقلص النمو من 5.9 في المائة في عام 2012 إلى 4.5 في المائة في عام 2013.

26 - وارتفع النمو في الجنوب الأفريقي من 3.5 في المائة في عام 2012 إلى 3.6 في المائة في عام 2013، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الاستثمار في قطاع التعدين في هذه المنطقة دون الإقليمية. وكان الانتعاش في جنوب أفريقيا (2.7 في المائة في عام 2013 مقابل 2.5 في المائة في عام 2012) انتعاشاً هامشياً، ويعود ذلك في جانب منه إلى الاضطرابات العمالية في قطاع التعدين والتباطؤ الاقتصادي في الأسواق الصاعدة الرئيسية، وهي أهم وجهات صادرات البلد. وسجلت زامبيا، بفضل ارتفاع الإنتاج من النحاس والإنفاق الاستهلاكي، أعلى نمو في المنطقة دون الإقليمية بنسبة 7.7 في المائة، تليها أنغولا بنسبة 6.8 في المائة معتمدة بشكل كبير على إنتاج النفط كما كان الحال في السنوات السابقة. وتباطأ النمو في موزامبيق إلى 6.5 في المائة في عام 2013 من 7.4 في المائة في عام 2012، ويعود ذلك أساساً إلى الفيضانات التي حدثت في أوائل عام 2013 وأضررت بالزراعة وتوليد الكهرباء وإنتاج الفحم.

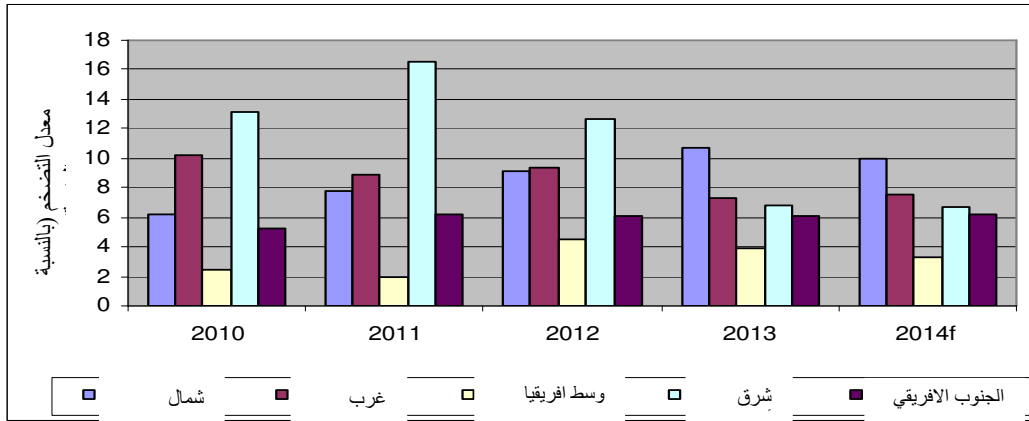
27 - وأدى عدم الاستقرار السياسي وتعطل إنتاج النفط إلى تقويض النمو في شمال أفريقيا، وخاصة في تونس وليبيا ومصر، حيث تراجع النمو من 7.2 في المائة في عام 2012 إلى 2.3 في المائة. وسجلت موريتانيا أقوى نمو بنسبة 6.1 في المائة في عام 2013، أي أقل من نسبة 7.4 في المائة المسجلة في عام 2012، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الاستثمار في قطاعي النفط والتعدين.

وتسارع النمو في المغرب لينتقل من 2.7 في المائة في عام 2012 إلى 4.6 في المائة في عام 2013، مدفوعاً على وجه الخصوص بقوة الطلب المحلي وتحسن الأداء الزراعي. وسمحت زيادة إنتاج النفط ومواصلة إتباع سياسة مالية تحفيزية بتحقيق نمو نسبته 3.0 في المائة في الجزائر. وظل النمو ضعيفاً في مصر بسبب تراجع الطلب الكلي، وخاصة ما تعلق منه بالاستثمار وعائدات السياحة، في ظل عدم اتضاح مآلات الوضع السياسي. وأضر عدم الاستقرار في ليبيا بإنتاج النفط والصادرات النفطية، مما أدى إلى انخفاض النمو إلى 3.0 في المائة (بعد انتعاش قوي في السنة السابقة). أما السودان، الذي لا يزال يمتص الصدمات الناجمة عما خسره من ثروات النفط والسكان لصالح جنوب السودان، فقد عاد إلى النمو (2.0 في المائة) بعد الانكماش الذي عرفه في عام 2012 (4.0 في المائة)، وهو ما يعكس نمواً في قطاعات الخدمات والزراعة والتصنيع.

4 - ضغوط التضخم تتراجع في ظل تشديد السياسات النقدية

28 - انخفض معدل التضخم على مستوى أفريقيا من 8.2 في المائة في عام 2012 إلى 8.0 في المائة في عام 2013، ومن المتوقع أن يزداد انخفاضاً ليصل إلى 7.8 في المائة في عام 2014. ومن العوامل التي أدت إلى ذلك اعتدال أسعار المواد الغذائية والوقود على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى تشديد السياسة النقدية في معظم البلدان الأفريقية (الشكل 5).

الشكل 5: معدل التضخم حسب المناطق دون الإقليمية، 2010-2014

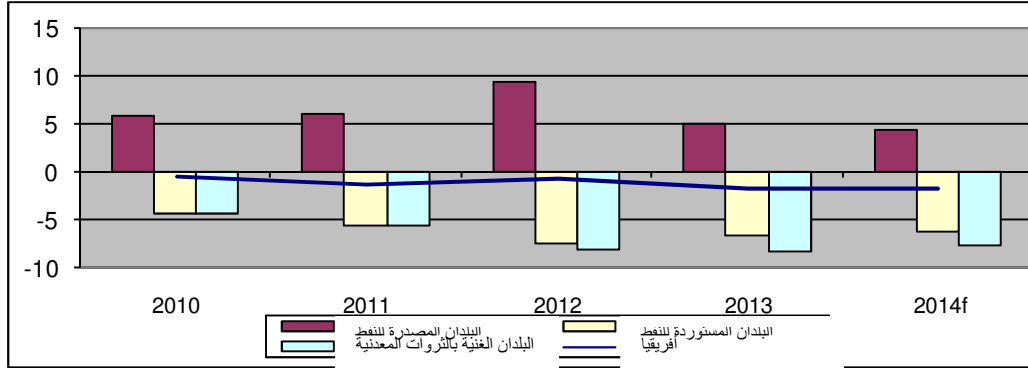


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (2014).

5 - الأداء الخارجي يتفاوت من مجموعة بلدان إلى أخرى

29 - اتسع العجز في الحساب الجاري لأفريقيا من 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 1.8 في المائة في عام 2013، ولكن من المتوقع أن يتراجع قليلاً إلى 1.7 في المائة في عام 2014 (الشكل 6). ففي البلدان المصدرة للنفط، من المتوقع أن تظل الأرصدة الخارجية موجبة، حتى وإن اتجهت نحو الانخفاض، ولكنها ستكون سالبة ومراجعة في البلدان المستوردة للنفط والغنية بالثروات المعدنية.

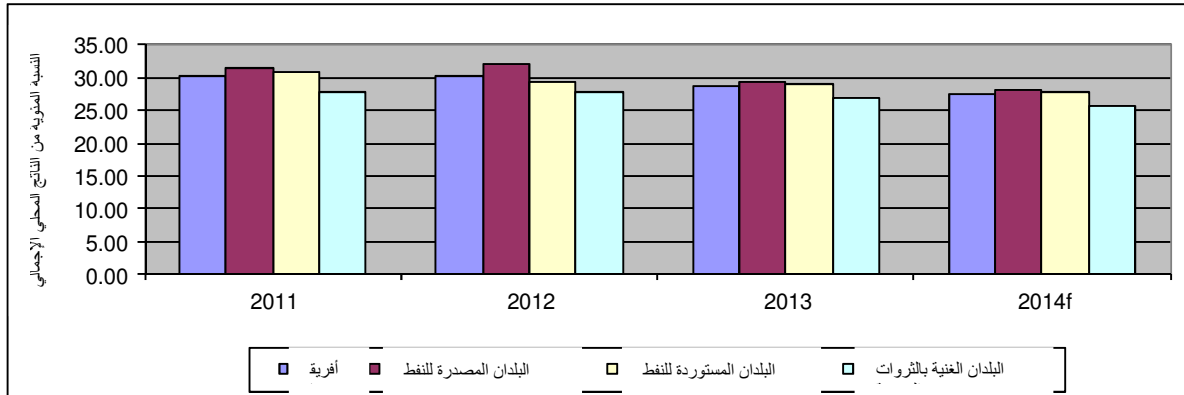
الشكل 6: رصيد الحساب الجاري حسب المجموعات الاقتصادية، 2010-2014 (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات تستند إلى بيانات وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (2013)

30 - ومن المتوقع أن يسمر الحاصل صادرات أفريقيا بخص إلى 27 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 في جميع المناطق دون الإقليمية، باستثناء شرق أفريقيا (الشكل 7). ففي هذه المنطقة يلاحظ ارتفاع طفيف في الصادرات سببه زيادة الصادرات غير التقليدية، مثل منتجات زراعة الزهور والتجارة في الخدمات، وخاصة في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا.

الشكل 7: إجمالي الصادرات حسب المناطق دون الإقليمية، 2011-2014



المصدر: حسابات تستند إلى بيانات وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (2013)

دال - التطورات الأخيرة التي شهدتها أفريقيا في المجال التجاري

1 - تنوع الصادرات الأفريقية

31 - يجب على أفريقيا، إن هي أرادت أن تضيف الحيوية على مبادلاتها التجارية وتحافظ على نمو قوي لنتاجها المحلي الإجمالي، أن تنوع من صادراتها. فعلى الرغم من أن صادرات أفريقيا ظلت تنمو بوجه عام من حيث الأرقام المطلقة، فإنها شهدت أوجها من التراجع في عام 2013 من حيث النسبة التي تمثلها من الناتج الكلي، وعلى الرغم من أن التجارة الأفريقية في البضائع كان حجمها أسرع نمواً من نظيره في الاقتصادات غير الأفريقية من عام 2011 إلى عام 2012، فإن حصة أفريقيا من الصادرات العالمية لا تزال منخفضة. ففي عام 2012، لم يتعد نصيب القارة ما نسبته 3.3 في المائة من الصادرات من البضائع على الصعيد العالمي (الأونكتاد، 2013 ج)، مقابل 4.9 في المائة خلال فترة 1970-1979، وإن كانت هذه الحصة أفضل قليلاً من نسبة 2.8 في المائة التي سُجلت خلال فترة 2000-2010 (الأونكتاد، 2013). وشهدت حصة أفريقيا من الواردات العالمية تباطؤاً مماثلاً.

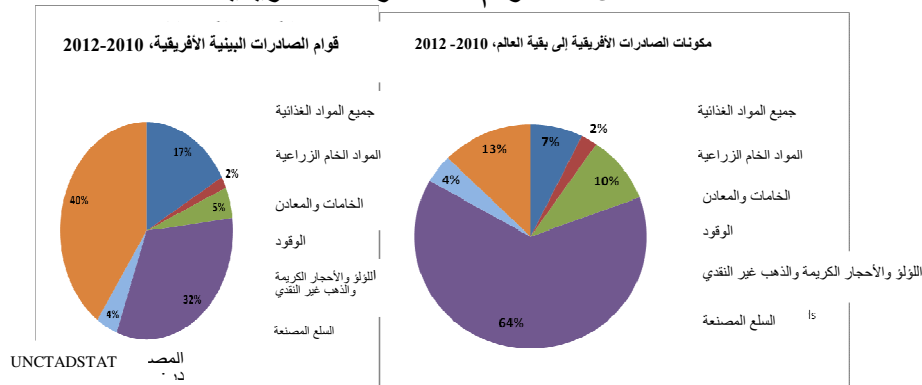
32 - وحتى وإن ظل النشاط التجاري بين أفريقيا وشركائها التقليديين (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) في تزايد على مدى السنوات الأخيرة من حيث الأرقام المطلقة، فإن أفريقيا تعمل على تنويع مصادر وارداتها ووجهات صادراتها لصالح الاقتصادات النامية فبين عامي 2000 و 2012، زادت حصة أفريقيا من إجمالي الصادرات العالمية إلى البلدان النامية من 2.6 في المائة إلى 3.8 في المائة. وبعد عام 2009، أصبحت مجموعة بلدان بريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) ثاني أكبر شريك تجاري (بعد الاتحاد الأوروبي) لأفريقيا، باستثناء جنوب أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2013 ج).

2 - المبادلات التجارية بين بلدان أفريقيا

33 - النشاط التجاري في البضائع بين البلدان الأفريقية يتزايد في القطاع الرسمي دون أن يتراجع في القطاع غير الرسمي. ارتفع حجم التجارة بين البلدان الأفريقية من 67.7 بليون دولار في عام 2011 إلى 73.7 بليون دولار في عام 2012 (الأونكتاد، 2013 ج). وفي عام 2012، مثل النشاط التجاري بين البلدان الأفريقية ما نسبته 11.5 في المائة من إجمالي النشاط التجاري لأفريقيا. وبين عامي 1996 و 2011، شهدت المعاملات التجارية لأفريقيا مع بقية العالم نمواً نسبته 12 في المائة، أي بوتيرة أسرع من التجارة بين البلدان الأفريقية التي عرفت نمواً نسبته 8.2 في المائة ويفسر هذا الأمر إلى حد بعيد بارتفاع أسعار السلع الأساسية، إذ يغلب في المعاملات التجارية لأفريقيا مع بقية العالم أن تكون في السلع الأولية (التي تهيمن عليها المواد المعدنية والنفط وغيرها من المنتجات المعدنية - الشكل 8)، بخلاف التجارة بين البلدان الأفريقية (الأونكتاد، 2013).

34 - ولا تُسجل المعاملات التجارية غير الرسمية عبر الحدود بين البلدان الأفريقية على ما لها من أهمية، إذ تمثل ما بين 30 و 40 في المائة من إجمالي النشاط التجاري داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ففي غرب أفريقيا، يشكل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان، حيث تتراوح التقديرات بين 20 و 90 في المائة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، 2010). ولهذا ينبغي النظر في اعتماد استراتيجيات تؤدي إلى إضفاء الطابع الرسمي على العوامل الاقتصادية غير الرسمية في قطاع التجارة وغيره من القطاعات.

الشكل 8: قوام الصادرات الأفريقية



المصدر: الأونكتاد، 2013. اطلع عليه في 6 أيلول/ سبتمبر 2013.

3 - التجارة في الخدمات

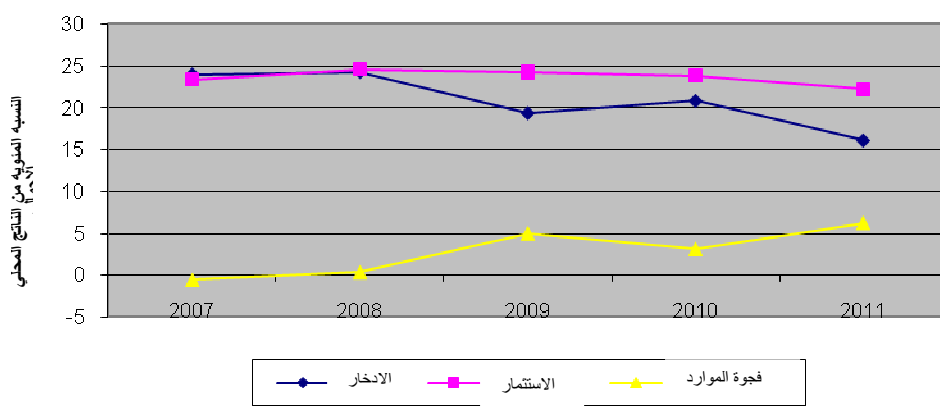
35 - لم تكن أفريقيا بمنأى عن الزيادة الحادة التي شهدتها التجارة في الخدمات على الصعيد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية. والخدمات هي القطاع الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي، إذ تشكل خمس التجارة العالمية وثلاثة أرباع الإنتاج العالمي؛ وقد زادت قيمة صادرات أفريقيا من الخدمات التجارية إلى العالم بأكثر من الضعف خلال العقد الماضي (منظمة التجارة العالمية، 2013).

هاء - النهج غير المطروقة لسد الفجوة التمويلية في أفريقيا

1 - الاستثمار في أفريقيا

36 - إن توسيع نطاق الموارد المالية المحلية والخارجية أمر أساسي للتصنيع في أفريقيا، إذ لا تزال الفجوة التمويلية كبيرة فيها، وبلغت نسبتها حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، في حين ظل معدل الادخار المحلي الإجمالي أقل من معدل الاستثمار المحلي الإجمالي منذ عام 2008 (الشكل 9).

الشكل 9 : فجوة في التمويل المحلي في أفريقيا، 2007-2011



المصدر: حسابات تستند إلى بيانات البنك الدولي (2013)

37 - ما برحت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا تتزايد على مدى السنوات القليلة الماضية، إذ ارتفعت من 20 بليون دولار أمريكي في عام 2001 إلى 50 بليون دولار أمريكي في عام 2012، أي زيادة قدرها 5 في المائة عن العام السابق. وعلى الرغم من أن هذه التدفقات تتركز في الصناعات الاستخراجية، فإن قصص النجاح في الاستثمارات الباحثة عن أسواق في عدد متزايد، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية، دون أن تكون لتلك الاستثمارات علاقة مباشرة بهذه الصناعات.

38 - ومنذ عام 2010 وتحويلات المهاجرين تشكل أكبر مصدر خارجي للتمويل في أفريقيا، إذ قدرت قيمة التدفقات بمبلغ 62.5 بليون دولار أمريكي في عام 2012، مرتفعة من 13.5 بليون دولار فقط في عام 2001. وحيث إن كل معاملة كلفت ما نسبته 12.4 في المائة من قيمتها في عام 2012 (البنك الدولي، 2013)، فإن أفريقيا لا تزال المنطقة الأكثر تكلفة لمن يريد تحويل الأموال إليها فإذا أمكن تخفيض هذه التكلفة إلى حوالي 5 في المائة - وهو الهدف الذي حددته مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين لعام 2014 - فإن أبناء أفريقيا قد يوفرون ما يصل إلى 4 بلايين دولار أمريكي سنويا (البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، 2013).

39 - وزاد مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا من 51.3 بليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 56.1 بليون دولار أمريكي في عام 2012، على الرغم من استمرار الأزمة المالية العالمية والتقلبات التي تشهدها في منطقة اليورو، الأمر الذي دفع بالعديد من الجهات المانحة إلى تقليص ميزانياتها المخصصة للمساعدات. وركز جزء كبير من هذه المساعدة الموجهة إلى المنطقة (40 في المائة من الالتزامات في عام 2011) على الهياكل الأساسية الاجتماعية (قطاعا الصحة والتعليم)، ولم يخصص سوى حوالي 2 في المائة للصناعة والتعدين والتشييد.

40 - وحيث إن المدخرات المحلية وتدفقات رأس المال الخارجي تنزل في كثير من الأحيان إلى ما دون المستويات اللازمة لسد الفجوة التمويلية، فإن العديد من البلدان الأفريقية تلجأ إلى الاقتراض

الخارجي لتمويل الاستثمار المحلي. ونتيجة لذلك، ارتفعت الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 22.7 في المائة في عام 2010 إلى 24 في المائة في عام 2013. 41 - وعلى الرغم من أن عائدات الضرائب هي أكبر مصدر للموارد المحلية في أفريقيا، فإن جباية الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي زادت زيادة هامشية فقط من 26.6 في المائة في عام 2009 إلى 27.0 في المائة في عام 2011. والأسوأ من ذلك أن معدل الضرائب يقل عن 10 في المائة في العديد من البلدان، منها إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وليبيريا ونيجيريا. ولا تزال الصعوبات التي تعترض توسيع القاعدة الضريبية واستثمارها عصية على الحل في معظم الاقتصادات الأفريقية (التوقعات الاقتصادية لأفريقيا، 2013).

2 - مصادر التمويل اللازمة لدعم النمو والتحول في أفريقيا

42 - إن تمويل التصنيع والتحول الاقتصادي في أفريقيا يجب أن يستند أكثر فأكثر إلى الموارد المحلية، العام منها والخاص (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، 2013)، ولذلك تحتاج أفريقيا إلى البحث عن نهج غير مطروقة لتأمين المال اللازم لتنفيذ برنامجها الإنمائي. فبالإضافة إلى مصادر التمويل المحلية التقليدية، مثل الضرائب والحبائيات والمدخرات الخاصة، تحتاج أفريقيا إلى اعتماد مجموعة أوسع وأكثر تنوعاً من الأدوات والآليات والمنتجات المالية، وإلى إيجاد بيئة مواتية لتعبئة الموارد من المصادر غير التقليدية. وتعتمد النهج الجديدة لتمويل التنمية على صناديق الثروة السيادية، وصناديق المعاشات التقاعدية، ومدخرات التأمين، وصناديق الأسهم الخاصة، وسندات المغتربين والسندات السيادية، والتحويلات المالية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص - مصحوباً كل ذلك بتدابير الحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

واو - الحاجة إلى سياسات تهدف إلى إحداث التحول المفضي إلى النمو الشامل للجميع

43 - إن أفريقيا ماضية في إحراز التقدم في مواجهة بعض التحديات الرئيسية التي تعترض التنمية الاجتماعية، ولكن هذا التقدم ابطأ من أن يمكن القارة من تحقيق أهدافها في مجال التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الوارد منها في الأهداف الإنمائية للألفية.

1 - تحسن بعض المؤشرات الاجتماعية الرئيسية

44 - لا تزال أفريقيا تحرز تقدماً مطرداً في معالجة بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. فدائرة الفقر المدقع أخذت في الانحسار في العديد من البلدان. والألتحاق بالمدارس الابتدائية في الطريق ليصبح هو القاعدة، حيث نجح معظم البلدان في تعميم التعليم الابتدائي (أكثر من 90 في المائة). وحقق ما يقرب من نصف البلدان الأفريقية التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي. وعلى الجبهة السياسية، تشغل النساء حالياً 20 في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية الأفريقية، وهي نسبة لا تتجاوزها سوى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحقق القطاع الصحي أيضاً مكاسب كبيرة: فبين عامي 1990 و 2011، تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 146 إلى 90 وفاة لكل 1 000 مولود حي، أي بانخفاض نسبته 38 في المائة. وانخفض أيضاً معدل وفيات الأمهات بين عامي 1990 و 2010 من 745 إلى 429 وفاة لكل 100 000 مولود حي، أي بانخفاض نسبته 42 في المائة. وتحققت مكاسب كبيرة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى الكبار من 5.9 في المائة في عام 2001 إلى 4.9 في المائة في عام 2011، وانخفض عدد الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة 32 في المائة بين عامي 2005 و 2011، وتراجعت الإصابات الجديدة بين الأطفال بنسبة 52 في المائة في فترة 2001-2012، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى التوسع في استخدام العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

2 - ارتفاع مستويات الفقر وقلة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية

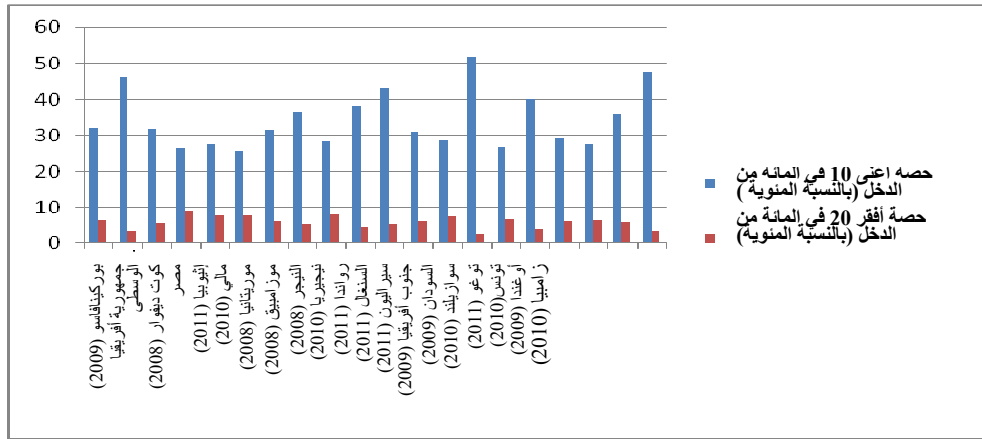
45 - لا تزال القارة بعيدة كل البعد عن تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. فما يقرب من نصف عدد سكان أفريقيا، أي 48 في المائة منهم، لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، ويعيش 72 في المائة من شباب القارة على أقل من دولارين في اليوم. ويبلغ معدل الفقر لدى الشباب في إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وزامبيا ونيجيريا أكثر من 80 في المائة (موبيل، 2012). وينتشر نقص الوزن

بنسب لا تفوقها إلا نظيرتها في جنوب آسيا (الأمم المتحدة، 2013). وبينما يسير العالم في عمومه على الطريق الصحيح لبلوغ النسبة المتوخاة من السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب، تظل أفريقيا خارج هذا الطريق، حيث تضم القارة في الوقت الحاضر أكثر من 40 في المائة ممن لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة من سكان العالم أجمع. علاوة على ذلك، لا يزال معظم القارة بعيداً عن تحقيق هدف تحسين مرافق الصرف الصحي، حيث لم تتحسن التغطية بهذه المرافق سوى بنسبة 4 نقاط مئوية خلال الفترة ما بين عامي 1990 و 2010، مع وجود تفاوتات صارخة بين المناطق الريفية والحضرية.

3 - تقويض التفاوت للجهود المبذولة للحد من الفقر

46 - لم يكن للنمو كبير أثر في سبل العيش وفرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، الأمر الذي عمق هوة التفاوت بين الجنسين ومستويات الدخل والمناطق الريفية والمراكز الحضرية، فأدى ذلك إلى ارتفاع معدل الفقر في العديد من البلدان الأفريقية (الشكل 10)، حيث إن أقر 20 في المائة من السكان يحصلون على أقل من 10 في المائة من الدخل الإجمالي للبلد في حين يستحوذ أغنى 10 في المائة على ما يتراوح بين الربع من إجمالي الدخل ونصفه.

الشكل 10: توزيع الدخل بين أغنى السكان وأفقرهم الشكل



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات التنمية على الصعيد العالمي، تشرين الثاني/

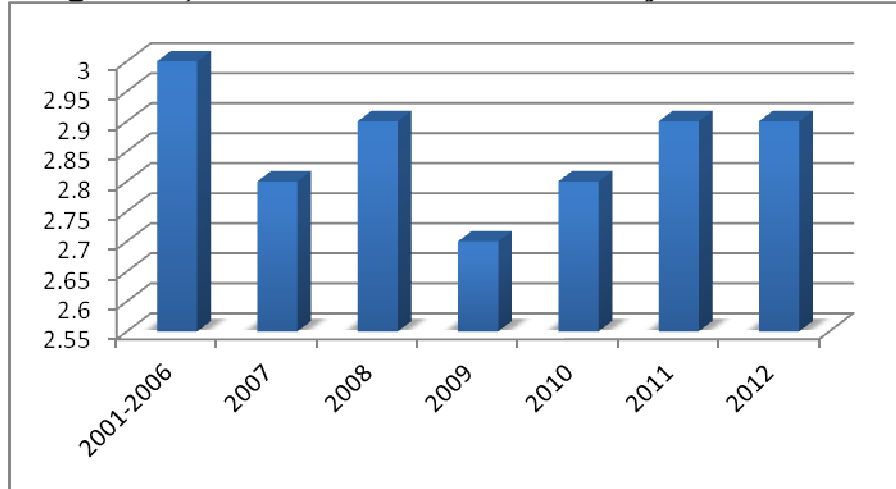
نوفمبر 2013.

47 - سجل معامل دجيني لأفريقيا - الذي يقيس التفاوت في مستويات الدخل - العدد 44.2 في عام 2008، مما يجعل القارة تحتل ثاني أعلى مرتبة بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أورتيغ وكمنس، 2011). ويُشار إلى أن زيادة التفاوت بنسبة 1 في المائة تزيد الفقر بنسبة 2.16 في المائة في أفريقيا حيث لا تزال أوجه من التفاوت قائمة بين الجنسين. ففي بلدان مثل الجزائر وكوت ديفوار وموريتانيا، تبلغ أجور النساء ما يقرب من نصف أجور الرجال لقاء أداء عمل مماثل.

48 - ومما يثير القلق التفاوت بين الجنسين وبين المناطق في الحصول على الخدمات الاجتماعية: فاحتمال أن يشرف محترف مدرب على ولادات النساء المنتميات إلى الخمس الأغنى من السكان يزيد بنحو ثلاث مرات على احتمال ذلك لدى المنتميات إلى الخمس الأشد فقراً، في حين أن 90 في المائة من النساء في المراكز الحضرية يتلقين الرعاية الطبية مرة واحدة على الأقل قبل الولادة خلال فترة الحمل، مقابل 71 في المائة من النساء في المناطق الريفية. واحتمالات وجود الأطفال والمراهقين من أفقر الأسر خارج المدرسة تفوق نظيرتها لدى الأطفال من أغنى الأسر بما لا يقل عن ثلاث مرات، ويبلغ احتمال توقف النمو لدى الأطفال من الأسر الأكثر فقراً ضعفه لدى الأطفال من أغنى الأسر، الأمر الذي يؤدي إلى استئصال الانقطاع عن الدراسة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013). باختصار، يقوض بطء التقدم في معالجة مشكلتي الفقر والتفاوت فرص التنمية البشرية لقطاعات واسعة من السكان.

49 - ولا تزال مؤشرات أسواق العمل إيجابية بعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم في فترة 2008-2009. فالعمالة في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) شهدت نمواً ثابتاً عند نسبة 2.9 في المائة في عام 2012 (الشكل 11)، وبلغت نسبة العمالة إلى عدد السكان 65.1 في المائة في العام نفسه، ويُعزى ذلك إلى حد بعيد إلى زيادة مشاركة المرأة، وتلك ثاني أعلى نسبة بعد نظيرتها في منطقة شرق آسيا التي بلغت فيها هذه النسبة 69.8 في المائة. وبخلاف ذلك، ظلت نسبة العمالة إلى عدد السكان في عام 2012 ثابتة عند 60.3 في المائة في بقية العالم (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013).

الشكل 11: نمو العمالة سنوياً في أفريقيا - باستثناء شمال أفريقيا (المجموع، النسبة المئوية)



المصدر: حسابات تستند إلى بيانات منظمة العمل الدولية (2013 (ب)).

50 - حافظ المؤشر المتعلق بالفقراء من العاملين (أي العاملون الذين يقل دخلهم عن خط معين للفقير) على منحاه الإيجابي في أفريقيا، ويعود ذلك أساساً إلى إتباع سياسات الحد الأدنى للأجور التي رفعت الأجور إلى مستوى أعلى من خط الفقر الدولي في بعض البلدان، إلى جانب الاستفادة من الموارد الطبيعية، مما أفضى إلى بعض التحسينات في ظروف العاملين (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013؛ منظمة العمل الدولية، 2013 (ب)). بيد أن هذا المؤشر ازداد سوءاً في بعض بلدان شمال أفريقيا لأن الحكومات هناك تولي اهتماماً أكبر للحد من البطالة.

51 - ومعظم أبناء أفريقيا محكوم عليهم بمزاولة أعمال هشة متدنية الأجور والإنتاجية. فقد كانت أجور 46.5 في المائة من العاملين في أفريقيا دون 1.25 دولار في اليوم في عام 2012، مما يجعل معدلات هشاشة العمل في أفريقيا مرتفعة بدرجة تستعصي على الحل بالمقارنة مع باقي المناطق (منظمة العمل الدولية، 2013 (ب)). ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى وفرة اليد العاملة وغياب شبكات الحماية الاجتماعية، مما يصعب على الكثير من العمال من ذوي المهارات المنخفضة الخروج من سوق العمل لانعدام وسائل العيش البديلة (الأمم المتحدة، 2013).

52 - وتُظهر الأرقام أن العمالة الهشة ما زالت أكثر تفشيًا في أوساط النساء والشباب ففي عام 2012، كان 84.9 في المائة من النساء الأفريقيات يزاولن أعمالاً تتدرج في إطار العمالة الهشة - معظمهن في نطاق الأسرة - مقابل 70.6 في المائة من الرجال (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013). ولا تزال العوائق الثقافية وندرة الفرص الاقتصادية تدفع بالنساء إلى القطاع غير الرسمي والأعمال الهشة.

53 - وهذه التحديات تلقي بعينها بصفة خاصة على جيل الشباب من أبناء القارة. فسكان أفريقيا هم الأكثر شباباً في العالم، والأسرع تزايداً من أي مكان آخر في العالم. ومع ذلك، تظل العمالة الرسمية حلماً بعيد المنال بالنسبة لمعظم الشباب، حيث يبرز الكثير منهم تحت وطأة العمالة الناقصة أو يعملون لحسابهم الخاص في القطاع غير الرسمي أو الزراعي.

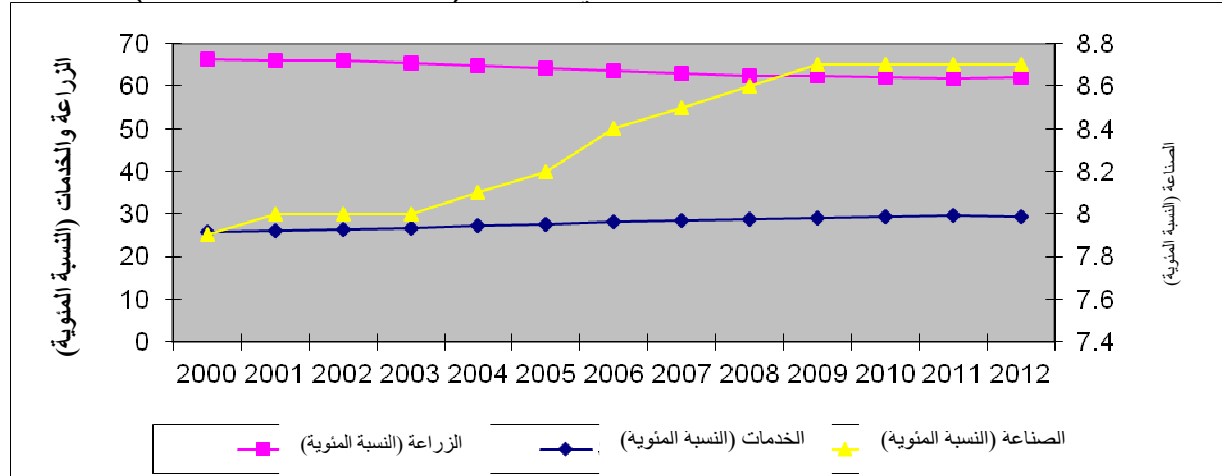
54 - وعلى الرغم من أن المعدلات الرسمية لبطالة الشباب في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) هي أقل من نظيراتها في معظم المناطق الأخرى، فهي أعلى بكثير من معدلات البطالة في صفوف البالغين: في عام 2012، ارتفع معدل البطالة في صفوف الشباب بحوالي 12 في المائة وبحوالي 6 في المائة في صفوف الكهول. ورغم أن تدني مهارات الشباب يشكل بصفة عامة العقبة الرئيسية أمام دخولهم في سوق العمل، إلا أن السبب الرئيسي للبطالة يكمن في بعض الأحيان في قلة الوظائف المتاحة وعدم تطابق المهارات المطلوبة مع المهارات المعروضة (مصرف التنمية الأفريقي، 2012).

4 - آفاق العمالة تصطدم ببطء المكاسب في إنتاجية العمل

55 - ارتفعت إنتاجية العمالة في المتوسط بنسبة 1.6 في المائة في فترة 2000-2011، وبنسبة 2.3 في المائة في فترة 2012-2013، إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنة بمنطقة شرق آسيا التي ارتفعت فيها بنسبة 7.5 في المائة خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أن تنخفض لتبلغ 1.9 في المائة كنسبة تراكمية في فترة 2014-2016، الأمر الذي يعزى أساساً إلى عدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري والمالي (منظمة العمل الدولية، 2013 (أ)).

56 - ويعزى نمو الإنتاجية في أفريقيا في جزء منه إلى انتقال اليد العاملة من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات أكثر إنتاجية، وعلى وجه الخصوص من الزراعة إلى الخدمات، ولكن، إلى جانب تدني إنتاجية القطاع الزراعي، فإن الوظائف لا تنتقل من الزراعة أو الصناعة بالسرعة المتوقعة. ويستوعب قطاع الخدمات معظم الانخفاض الحاصل في حصة الزراعة، في حين ظلت العمالة في القطاع الصناعي في شبه استقرار عند مستوى 8.6 في المائة على مدى السنوات الـ 12 الأخيرة (انظر الشكل 12). ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى إغلاق آفاق الاقتصاد والعمالة، لأن فرص العمل في قطاعي الزراعة والخدمات تظل في معظمها ضمن المجال غير الرسمي، مع ما يصحب ذلك من تدني في الإنتاجية والأجور وسوء ظروف العمل.

الشكل 12: حصة العمالة حسب القطاعات في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا)



المصدر: استناداً إلى تقديرات منظمة العمل الدولية (منظمة العمل الدولية، 2013 (ج))

5 - تعزيز رأس المال البشري

57 - إن تعزيز رأس المال البشري أمر في غاية الأهمية للعمالة وإنتاجية العمل والتصنيع. ويتوقف خلق فرص العمل اللائق وخفض معدلات الفقر بسرعة على النجاح في تنويع الاقتصاد

بالانتقال من القطاعين الزراعي وغير الرسمي، اللذين تنخفض فيهما الإنتاجية، إلى القطاعات العالية الإنتاجية، مثل الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة. وبالتالي فإن السياسات الهادفة إلى تحسين التعليم والصحة ينبغي أن تكون جزءاً من استراتيجيات التحول والنمو الاقتصادي.

(أ) ضرورة المضي قدماً في تحسين التعليم

58 - إن التقدم المحرز في تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي لم تواكبه مكاسب على صعيد معدلات إكمال التعليم، وفق ما أوردته الأمم المتحدة في تقريرها لعام 2012 عن الأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة، 2012)، حيث بقيت هذه المعدلات عند مستوى 70 في المائة في أفريقيا على مدى العقد الماضي (باستثناء شمال أفريقيا)، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 90 في المائة (الأمم المتحدة، 2012). وتتبع أهمية بلوغ مستويات أعلى من التعليم من أنها تتيح للتلاميذ اكتساب المهارات التي يتطلبها أرباب العمل أو اللازمة للانخراط في أنشطة مستقلة ذات طابع تقني أو ممارسة الأعمال الحرة. فإن الإلمام بأساسيات القراءة والكتابة والحساب، وإن كانت تشكل العناصر الرئيسية للتعليم الابتدائي الجيد، لا تكفي للحصول على عمل جيد، إذ يريد أرباب العمل أن يطمئنوا إلى أن طالبي العمل من الشباب، إلى جانب امتلاكهم هذه المهارات الأساسية، قادرين على استخدام معارفهم لحل المشاكل وأخذ المبادرة والتواصل مع الآخرين، بدلاً من الاكتفاء باتباع ما يتلقونه من توجيهات روتينية.

59 - ويتيح الالتحاق بالمرحلة الإعدادية للدارسين توسيع نطاق المهارات الأساسية المكتسبة في المرحلة الابتدائية وتوطينها؛ أما المرحلة الثانوية فتعمق مكتسبات الطالب من التعليم العام وتزوده بمهارات تقنية ومهنية جديدة. بيد أن أياً من ذلك لا يمكن تحقيقه دون كفاءة حصول جميع الأطفال على تعليم ابتدائي جيد، الأمر الذي يبقى شرطاً أساسياً لبناء المهارات الضرورية للأفراد والمجتمعات والاقتصادات.

60 - ويُعد الالتحاق بالمرحلة الثانوية أحد القنوات الهامة لاكتساب الشباب مهارات تزيد من فرص حصولهم على وظائف جيدة، إلا أن أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) سجلت في هذا الصدد ما معدله 40 في المائة في عام 2010، في مقابل معدل يتجاوز في البلدان المتقدمة النمو وبلدان جنوب شرق آسيا 90 في المائة (اليونسكو، 2012).

(ب) عدم التكافؤ في فرص الحصول على التعليم الابتدائي يخلف آثاراً تستمر مدى الحياة

61 - يؤثر عدم التكافؤ في فرص الحصول على التعليم الابتدائي تأثيراً كبيراً على معدلات إكمال التعليم وعلى اكتساب المهارات أيضاً. ويُعزى انخفاض معدلات إكمال التعليم أساساً إلى عدم إلحاق الأسر أطفالها بالمدارس في السن المناسبة، مما يؤثر في معدلات إكمال الدراسة نظراً لتعرض الأطفال لضغوط أقرانهم وحاجة الأسر إلى عمل أطفالها الأكبر سناً. ويعني هذا أن احتمالات توقف هؤلاء الأطفال عن الدراسة تزيد عن نظيراتها لدى الأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة في السن المناسبة، وهي نتيجة يزيد من تفاقمها الفقر وسوء الحالة الصحية والتغذية وعدم وعي الآباء بضرورة إرسال الأطفال إلى المدارس في الوقت المناسب (اليونسكو، 2011).

62 - ومن العوامل الأخرى التي تساهم في تدني معدلات إكمال التعليم مؤهلات المعلمين وأعدادهم، الأمر الذي يشكل عائقاً خطيراً أمام التحصيل الدراسي. وعلى الرغم من زيادة تخريج المعلمين بنسبة 59 في المائة بين عامي 1999 و 2010، فإن العدد المطلوب من المعلمين الجدد لكي تتمكن أفريقيا من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي وحده، كما تم التوصل إليه حسابياً، يفوق مليوني معلم (اليونسكو، 2012). وفي العديد من البلدان تبقى نسبة المعلمين الذين يتلقون تدريباً يلبي المعايير الوطنية منخفضة جداً، كما إن هؤلاء المعلمين غالباً ما يفتقرون إلى المعرفة الضرورية بالمواد الدراسية وإلى القدرة على أداء مهامهم التعليمية بفعالية.

(ج) تحسين الحالة الصحية بهدف النهوض بالإنتاجية وتحقيق التحول الاقتصادي

63 - يؤثر تردي الصحة في الإنتاجية من عدة أوجه. ففي قطاع الزراعة، الذي يستأثر بنصيب الأسد من القوة العاملة الأفريقية، تظهر الصلة بين الصحة والإنتاجية في التغيب عن العمل بسبب الاعتلال ورعاية المرضى، فضلاً عن فقدان المدخرات والممتلكات عند التعامل مع الأمراض. وحينما يقود المرض إلى عجز طويل الأمد، تميل الأسر إلى تحاشي المخاطر أكثر فأكثر، حيث تعتمد إلى بيع ما تملك من مقتنيات ذات قيمة وإلى سحب أطفالها من المدارس. وهذه النزعة إلى تحاشي المخاطر باعتبارها إستراتيجية لمواجهة المشاكل تتضاعف بسبب ما يسود في المشهد الإفريقي من سياسات تقوم على سداد الأشخاص نفقات الخدمات الصحية من أموالهم الخاصة، الأمر الذي يعد عاملاً رئيسياً من عوامل وقوع الأسر المعيشية في مصيدة الفقر.

64 - وفي إثيوبيا وأوغندا وسوازيلند ومصر، يتراوح انتشار ظاهرة توقف النمو في مراحل الطفولة المبكرة، كما تتجلى في مرحلة لاحقة من العمر بين السكان الذين هم في سن العمل، ما بين 40 و 67 في المائة. وينجم عن ذلك خسارة كبرى في الإنتاجية تُقدر بما يتراوح بين 0.5 في المائة و 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

زاي - استنتاجات

65 - إن النمو الذي شهدته أفريقيا في الآونة الأخيرة، رغم قوته، كان دون ما تنطوي عليه القارة من إمكانيات، ولم يؤدي إلى خلق فرص عمل ذات شأن، ولم يُفض إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية العريضة القاعدة التي لا غنى عنها لخفض المعدلات العالية للفقر وعدم المساواة التي تلاحظ في العديد من البلدان. وعليه، فلا مناص للبلدان الأفريقية من تبني استراتيجيات من شأنها أن تحدث التحول في اقتصاداتها عن طريق العمل على إضافة المزيد من القيمة إلى السلع الأساسية الأولية، وتنويع النشاط الاقتصادي عن طريق العناية بالقطاعات ذات الإنتاجية العالية والمولدة لفرص العمل، وخاصة الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة.

66 - فالصناعة، ولا سيما الصناعات التحويلية، كانت على الدوام مصدراً لتوليد قدر كبير من العمالة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ومع ذلك، ورغم النمو المرتفع الذي سجلته القارة على مدى عقد كامل، فإن مساهمة القطاع الصناعي في مجمل الإنتاج ونمو الناتج المحلي الإجمالي اتسمت بالركود أو انخفضت في معظم البلدان.

67 - ولتدارك هذا الاتجاه يتعين انتهاج سياسات صناعية، في سياق أطر تخطيطية طويلة الأجل تضع حلولاً للعراقيل التي تعترض التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ولكي تتمكن أفريقيا من تمويل الاستثمارات الضرورية لذلك، لا بد لها من استغلال موارد تمويلية جديدة، وبصفة خاصة الموارد المحلية المبتكرة.

68 - وإن اتباع إستراتيجية للنمو والتحول تكون محكمة التصميم وتعزز القدرات الإنتاجية لجميع قطاعات القوة العاملة لمن شأنه أن يخفف من حدة التفاوت من خلال إشاعة المساواة في فرص العمل - ولذلك ينبغي لاستراتيجيات التحول الاقتصادي أن تكون تجسيدا للسياسات الرامية إلى النهوض بمستوى التعليم والخدمات الصحية، الأمر الذي سيفضي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق المزيد من النمو الشامل للجميع.

AfDB (African Development Bank Group). 2010. “*Infrastructure Deficit and Opportunities in Africa.*” Economic Brief 1 (September). Available at http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/ECON%20Brief_Infrastructure%20Deficit%20and%20Opportunities%20in%20Africa_Vol%201%20Issue%202.pdf. Accessed January 2014.

AfDB (2013). African Development Bank online data portal (accessed on 15 November 2013).

AfDB, OECD, UNDP, ECA (2008). *African Economic Outlook 2008: Developing Technical and Vocational Skills in Africa*. OECD, Paris.

_____ (2012). *African Economic Outlook 2012: Promoting Youth Employment*. OECD, Paris.

_____ (2013). *African Economic Outlook 2013: Structural Transformation and Natural Resources*. OECD, Paris.

African Growth Initiative at Brookings and ECA (2013). *AGOA – an empirical Analysis of the Possibilities post-2015*. Addis Ababa.

AUC (2013). AU Youth and Women Employment Pact for Africa. Draft paper for the ninth ordinary session of the Labour and Social Affairs Commission of the African Union, Addis Ababa

Beck, T., S.M. Maimbo, I. Faye and T. Triki (2011). *Financing Africa: Through the Crisis and Beyond*. World Bank, Washington DC.

ECA (2011). *Public-Private Partnerships’ implementation in the Energy Sector in Africa: Challenges, Best Practices and New Trends*. ECA, Addis Ababa.

_____ (2013a). *Trade facilitation from an African perspective*. ECA, Addis Ababa.

_____ (2013b). Report on international and intra-African trade. Presented on the eighth session of the Committee on Trade, Regional Cooperation and Integration, 6-8 February 2013. ECA, Addis Ababa.

_____ (2013c). *Africa–BRICS Cooperation: Implications for Growth, Employment and Structural Transformation in Africa*. ECA, Addis Ababa.

_____ (2013d). Private equity and its potential role in economic growth in Africa: demystifying the asset class for policymakers. ECA, Addis Ababa.

ECA, AfDB, AUC (2010). *Assessing Regional Integration in Africa IV: Enhancing Intra-African Trade*. ECA, Addis Ababa.

ECA, AUC (2013). *Economic Report on Africa 2013, Making the Most of Africa’s Commodities—Industrializing for Growth, Jobs, and Economic Transformation*. ECA, Addis Ababa.

ECA, AUC, AfDB, UNDP (2012). *MDG Report 2012 – Assessing Progress in Africa towards the Millennium Development Goals. Emerging perspectives from Africa on the post-2015 development agenda*. ECA, Addis Ababa.

_____ (2013). *MDG Report 2013 – Assessing Progress in Africa towards the Millennium Development Goals (MDGs): Food security in Africa: Issues, Challenges and Lessons*. ECA, Addis Ababa.

ECA, AUC, NEPAD, WFP (2013). *The cost of hunger in Africa: social and economic impact of child undernutrition in Egypt, Ethiopia, Swaziland and Uganda*. ECA, Addis Ababa.

ECA, NEPAD (2013). *Mobilizing Domestic Resources for Implementing NEPAD National and Regional Programmes and Projects—Africa looks within*. ECA, Addis Ababa.

ILO (2013a). *Global Employment Trends 2013: Recovering from a Second Jobs Dip*. ILO, Geneva.

_____ (2013b). *Global Employment Trends 2013*, ILO, Geneva.

_____ (2013c). *Key Indicators of the Labour Market (KILM)*, seventh edition. Available at http://www.ilo.org/empelm/pubs/WCMS_114060/lang--en/index.htm. Accessed October 2013.

IMF (2013). *World Economic Outlook: Transitions and Tensions*. World Economic and Financial Surveys, October 2013. IMF, Washington DC.

Karl, Kurt (2012) Re-insurance in sub-Saharan Africa: gearing up for strong growth. Swiss Re presentation, African Insurance Organization (AIO) meeting, 2 October 2012, Mauritius.

Kwadwo Asenso-Okyere, Catherine Chiang, Paul Thangata, and Kwaw S. Andam (2011). *Interactions between health and farm labor productivity*, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington DC.

Mevel, S., and S. Karingi (2012). *Deepening regional integration in Africa: a computable general equilibrium: assessment of the establishment of a continental free trade area followed by a continental customs union*. Paper presented at the African Economic Conference 2012, 30 October-2 November 2012, Kigali.

Mohamed, H (2012). Statement by Mr. Hassan El Sayed Mohamed, President of the African Insurance Organisation (AIO) at the eighteenth African Reinsurance Forum and fortieth anniversary celebration of AIO, Balaclava, Mauritius. AIO, October 2012.

Mohamed, H (2013). Statement by Mr. Hassan El Sayed Mohamed, President of the African Insurance Organisation (AIO) at the opening ceremony of the fortieth conference and Annual General Assembly of AIO, Cairo, Egypt. AIO, May 2013.

Mubila, M., L. Lannes and M.S. Ben (2012). *Income inequality in Africa*. Briefing Note No. 5, African Development Bank, Tunis.

NEPAD, ECA (2013). *Mobilizing domestic financial resources for implementing NEPAD national and regional programmes and projects – Africa looks within*. NEPAD Planning and Coordinating Agency and ECA, Addis Ababa and Pretoria.

OECD (2011). *OECD Factbook 2011–2012: Economic, Environmental and Social Statistics*, OECD, Paris. Available at <http://www.oecd-ilibrary.org/content/book/factbook-2011-en>.

Ogalo, V. (2010). *Informal cross-border trade in EAC: Implications for Regional Integration and Development*. CUTS African Resource Centre, Nairobi.

Ortiz, I., and Cummins M. (2011). *Global inequality: beyond the bottom billion*. UNICEF, New York.
Stiglitz, J., and R. Hamid (2013). *Sub-Saharan Africa's sub-prime borrowers*. Project Syndicate, the World's Opinion Page, available at <http://www.project-syndicate.org/commentary/sub-saharan-africa-subprime-borrowers-by-joseph-e--stiglitz-and-hamid-rashid> and http://www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action;jsessionid=7A209A32A9B3DB7688C535CE26E3BDE9?newsId=319292&columnistId=0

Sy, Amadou N.R. (2013) *First Borrow*. Finance and Development, June 2013, Vol. 50, No. 2.

United Nations (2012), *The Millennium Development Goals Report 2012*. New York.

United Nations (2013). *A New global Partnership: Eradicate poverty and Transform Economies Through Sustainable Development*, Report of the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda. New York.

UNCTAD (2013a). *World Investment Report 2013*. Geneva, 2013.

_____ (2013b). *The Economic Development in Africa Report 2013*. Geneva, 2013.

_____ (2013c). UNCTADStat Database. Accessed November 2013, at <http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx>.

UN-DESA (2014). *LINK Global Economic Outlook*. New York.

UNDP (2013). *Human Development Report 2013*. United Nations Development Programme, New York.

UN-Women (2010). *Unleashing the Potential of Women Informal Cross Border Traders to Transform Intra-African Trade*. UN-Women, New York.

UNESCO (2011). *UNESCO and Education – Everyone has the Right to Education*. UNESCO, Paris.

_____ (2012). *Global Digest of Education Statistics, A Focus on Secondary Education*. UNESCO, Paris.

World Bank (2005). *The Construction of a Knowledge-based Society*, World Bank, Washington DC.

_____ (2010). *International Trade in Services: New Trends and Opportunities for Developing Countries*. Accessed November 2013 on <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/2476/555440PUB0Int01EPI1972196101PUBLIC1.pdf?sequence=1>

_____ (2013). *Africa's Pulse Report*, available at http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Africa/Report/Africas-Pulse-brochure_Vol7.pdf. Accessed November 2013.

_____ (2013). *Migration and Development Brief No. 21, Migration and Remittance Flows: Recent Trends and Outlook, 201--2016*. Available at <http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1288990760745/MigrationandDevelopmentBrief21.pdf>. Accessed November 2013.

_____ (2013). *World Development Indicators*. Online database, accessed November 2013.

World Bank and European Commission (2013). *Send Money Africa Report*, January 2013. Available at https://sendmoneyafrica.worldbank.org/sites/default/files/SendMoney_Africa_Remittances_Report_2013.pdf. Accessed November 2013.